«إلهي أقم الساعة»!

عبد المنعم علي عيسى

في وقت كانت فيه مدينة اللاذقية تودع إلى جنان الخلد السيدة جاكلين بيطار، خطيبة جول جمال الأبدية، محيلة عبر هذه الصفة الأخيرة التي حملتها كل صنوف الوفاء التي عرفها العرب إلى التقاعد، ولم لا؟ فمن يملأ الفراغ الذي خلفه عريس الحلم الذي قال لجمال الدسوقي قائد البحرية المصرية عندما اعترض على مشاركته بالتصدي للعدوان على مصر بذريعة أن القوانين لا تسمح بمشاركة غير المصريين يوم ٤ تشرين ثاني١٩٥٦: «عندما أرى شوارع الإسكندرية كأني أرى شوارع اللاذقية، وفي وقت المعركة لا فرق بين مصري أو سوري»، ثم مضى بطوربيده الجسدي نحو «جان بارت» لإغراقها، في ذلك الوقت، وقبله، كانت تقارير تجوب العالم، بعضها يشكك وبعضها يؤكد، منع القاهرة ناقلات نفط متجهه إلى الشواطئ السورية من المرور عبر قناة السويس، في خطوة لم يسجلها التاريخ المصري القديم ولا الحديث، وأقل ما يقال فيها إنها مشاركة في قهر شعب تكالبت عليه أصقاع الأرض من أقصى مغاربها إلى أقصى مشارقها بغية كسر إرادته وإركاعه، وإذا ما كان ذلك كله معطيات تدعمها مؤشرات لا دليل قاطعاً عليها، فإن ذلك لم يعد قائماً كما كان عليه في السابق بعد تقرير «الواشنطن بوست» في ١٥ نيسان الجاري الذي أكدت فيه نجاح ضغوط وزارة الخزانة الأميركية على مصر في منع عبور ناقلات النفط المتجهة إلى السوريين.

بهذا التأكيد، الذي لم ترد القاهرة عليه، تسجل السياسات المصرية انعطافة خطرة لم تسجلها العلاقة بين البلدين منذ أن تكونت نظريات الأمن القومي المصري بفعل عوامل التاريخ وعوامل الجغرافيا قبل عشرات القرون، إلا أن ملامحها الراهنة كانت قد تبلورت منذ غزو هولاكو للمنطقة بادئا ببغداد ١٢٥٨ م ومتابعا نحو دمشق والقاهرة، سجل ذلك، ومن بعده غزو العثمانيين لسورية ثم مصر ١٥١٦–١٥١٧ على التوالي، إدراكاً يغوص في ذات شعب النيل مفاده أن أمن مصر يبدأ من دمشق، وقبل ذلك كله كانت الأحداث السابقة للحدثين السابقين قد اختزنت في تلك الذات أن المسيحية وكذلك الإسلام ومعه اللغة العربية بكل حمولاتها قد جاءت كلها من دمشق، الأمر الذي أدركه محمد علي باشا وأقام مشروعه الكبير مطلع القرن التاسع عشر عليه، وفي التاريخ الحديث كانت الناصرية تتويجاً لكل تلك التراكمات، وهي في أوج صراعها مع نظام الحكم القائم في سورية ما بعد العام ١٩٦٣، وفي الوقت الذي كانت فيه إذاعة صوت العرب تلعب دور منبر لا يكل ولا يمل في مهاجمة ذلك النظام، كان صانع القرار السياسي في القاهرة مدركا لأهمية بقاء الأمر في حدوده السياسية فلا ينتقل إلى النسيجين المجتمعي – الحياتي والثقافي، ولم تنحدر آنذاك غرف صناعة القرار في القاهرة نحو مدارك كتلك الحاصلة الآن، والتي ستشكل من دون أدنى شك مفترق طرق للمصريين قبل أن تكون للسوريين.

ودعنا نحن «جاكليننا» التي تاقت روحها إلى حبيبها بعد فراق طال أمده لثلاث وستين عاماً، وهي ستخبره بالتأكيد بما سمعت، حالها حال ذلك الطفل السوري الذي كانت آخر كلماته التي قالها قبيل أن يلتحق بالبارئ إنه «سيخبر الله بكل شيء»، أما نحن فسنمضي في تضميد جراحنا، وسننجح في مهمتنا تلك إذ طالما أضحى كل بيت سوري غرفة إسعاف متنقلة، بل البعض مشفى ميداني متعدد المهام، نحن الذين قال فينا مسؤول الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي الأميركي العام ٢٠١٤ ريتشار هاس، والأمر يسجل هنا تبعا لأهمية منصبه ولما يمثل وليس لشخصه: «إن الأموال التي صرفت لانشقاقنا عن الدولة والنظام كانت كفيلة بانشقاق الملائكة عن الله»، ولن يتغير لدينا الكثير بينما المنتظر أن يكون هذا الفعل الأخير في الضفة المقابلة التي أمعنت في توجيه طعناتها إلى أجسادنا حتى تكسرت النصال فيها فوق النصال، وإذا ما كانت اليمنية الفائزة بجائزة نوبل للسلام، توكل كرمان، قد قالت في تغريدة لها في أعقاب إعلان ترشح الرئيس الجزائري السابق عبد العزيز بوتفليقة لعهدة خامسة: «إلهي أقم الساعة»، فبماذا يجب أن يغرد السوريون بعد سماعهم تأكيد «الواشنطن بوست» الشديدة الالتصاق بغرف صناعة القرار الأميركي؟ ألا يحق لهم القول: إلهي لما أقمت الساعة؟ بات من الراجح الآن أن تشهد الأزمة السورية فصولاً ساخنة فيما يخص الجانب الاقتصادي، وكذا الأمر في الجانب السياسي الذي سيشهد بعد أيام استحقاقا مهماً لم تتراءَ معالمه بوضوح حتى الآن. فمع حلول ٣٠ نيسان سيدخل الشمال والشرق السوريان مرحلة المجهول، في وقت لا تزال فيه كل من باريس ولندن تقبعان على دكة الانتظار بشأن الطلب الأميركي الرامي إلى إشراك قوات أوروبية لمساندة ٤٠٠ جندي أميركي كان قد تقرر بقاؤهم، والأمر، وفيه ما يدعو إليه، قد يطول، خصوصاً أن مخاوف جمة تحيط بالسلوك الأميركي، فمن يضمن لأولئك، أي للفرنسيين والبريطانيين، ألا تنقل إليهم صفحة الرئيس الأميركي على تويتر هكذا فجأة ومن دون مقدمات خبراً مفاده أن هذا الأخير يرى أن لا لزوم في المرحلة الراهنة للابقاء على أي وجود عسكري أميركي في سورية، وذاك حساب واقعي في ظل توجهات واشنطن نحو جنرال من نوع آخر هو الدولار، وفي ظل حالة التشاد القصوى بين المؤسسة العسكرية وبين البيت الأبيض، وهذي المخاوف تزداد في ظل عدم وجود رسم واضح للدور الذي يمكن أن تقوم به أنقرة في الوقت الذي تشهد فيه العلاقة الأميركية التركية أقوى منازلة لها منذ انضمام أنقرة إلى الحلف الأطلسي مطلع الخمسينيات من القرن الماضي، وهي، أي تلك المشادة، من المقدر لها أن تشهد فصولاً متعددة ومتقاربة من الضغوط الأميركية على الأتراك لحسم شكوك أميركية لا يبدو أنها وصلت في قرارة نفسها في تحديد إذا ما كانت أنقرة تناور في علاقتها مع الروس أم إن الأمور معهم وصلت إلى حدود اللارجعة، وفي هذا السياق ينتظر أن يكون رهان الروس الأكبر في المرحلة المقبلة على النجاح في اجتذاب الأتراك إلى صفوفهم عبر الإغراء والتلويح بالمكاسب ما سيؤدي إلى اختلال عمل « نور سلطان» بعد أن ودعت هذي الأخيرة اسم «أستانا» والراجح ألا تحقق جولة هذي الأخيرة المقبلة في ٢٥ و٢٦ الكثير، بل من الجائز القول إن توقيتها جاء في وقت غير مناسب على الرغم من أنه يلحظ قرب استحقاق مهم يمثله موعد الانسحاب الأميركي.

هناك فعلا تخوف حقيقي في أوساط السياسة الأميركية الفاعلة من أن العلاقة الروسية التركية قد تعدت مرحلة كبح جماحها، على حين أمكن للبعض رصد ذلك التحول الذي أدى إلى الوصول إلى هذه النقطة في انقلاب ١٥ تموز ٢٠١٦ والموقف الروسي الداعم للرئيس رجب طيب أردوغان فيه مقارنة بموقف واشنطن المتهمة بإيواء فتح الله غولن الذي تقول أنقرة إنه كان وراء الانقلاب السابق الذكر، صحيح أن هذا التشخيص يعزو تردي العلاقة إلى طبيعة نظام أردوغان واحتياجاته بما يتعارض اليوم مع متطلبات واحتياجات الدولة التركية العميقة، إلا أنه في حسابات السياسة لا يمكن إغفال أن الحالة الأولى هي حالة أمر واقع ويجب التعاطي معها على هذا الأساس ما بقي الأمر كذلك، ولذا فإن من المتوقع أن تذهب واشنطن إلى تطبيق أقصى القوى التي تستطيع مكابسها تحقيقها على الجسد التركي بغية إخراج ما تحتويه أعماقه إلى السطح سريعاً، وما الضغوط الاقتصادية التي ظهرت آثارها على ذلك الجسد سريعاً إلا جزء مما تحتويه الجعبة الأميركية بينما الملحقات كثيرة والظاهر منها حتى الآن هو التلويح باستبدال الدور التركي عبر منحه لليونان، وكذا التهديد بتوحيد الجزيرة القبرصية، وكلا الحدثين سيكون شديد التأثير في محاولات أنقرة لتحقيق مكاسب نفطية يمكن لها أن تعوض جزءاً من خسائر الاقتصاد السابقة واللاحقة المؤكدة، سيجري هذا كله بالتأكيد إذا ما قررت أنقرة رمي بيضها كله في السلة الروسية، لكن إذا ما قررت أن تفعل ربما لن يكون هناك من دافع أكبر له سوى وعود بتحقيق حالة «انتفاخ» جغرافية على حساب الجار السوري.

يبدو من الراجح الآن أن رهان الأكراد السوريين وفي ظل عدم حدوث توافقات على ملء الفراغ الناجم عن قرار الانسحاب الأميركي، يقوم على أن واشنطن وفي ظل عدم نيتها التخلي عن ورقة الشمال السوري كورقة ضغط لازمة على طاولة التسوية فإنها قد تلجأ ما بعد ٣٠ نيسان إلى فرض منطقة حظر جوي في الشمال والشرق السوريين على غرار ما فعلت في الشمال العراقي العام ١٩٩١، وهو ما يمكن تلمسه في رد جيمس جيفرسون المبعوث الأميركي الخاص بالأزمة السورية على تهديد الدار خليل ١٨ شباط الماضي بالذهاب نحو دمشق وموسكو إذا ما تخلت واشنطن عن دعم قواته، حينها رد جيفرسون بالقول إن اتفاق الأكراد مع دمشق أو موسكو سيعني سحب الدعم الأميركي لهم، والتقدير الكردي هنا هو أن سحب الدعم المرتبط بعدم وجود نيات أميركية في التخلي عن الشمال السوري سيؤدي بالضرورة إلى التفكير بطريقة ناجعة أخرى قد لا تتوافر إلا في نموذج الشمال العراقي الحاصل ربيع العام ١٩٩١ وصيفه.

قرارات ترامب تتصدر مباحثات إيرانية باكستانية

واشنطن تستكمل إجراءاتها العدوانية وتستهدف الوثائق الرسمية للجولانيين

الوطن - وكالات

بينما شكلت الإجراءات الأميركية الأخيرة بخصوص القدس والجولان العربي السوري المحتل والحرس الثوري الإيراني، العناوين الرئيسية لمحادثات الرئيس الإيراني حسن روحاني ورئيس الوزراء الباكستاني عمران خان، تتصدر ملفات أوضاع الشرق الأوسط واستقرار سورية، عناوين مؤتمر الأمن الدولي السنوي الذي سينطلق اليوم في موسكو. الرئيس الإيراني وفي مؤتمر صحفي مشترك مع رئيس الوزراء الباكستاني عقداه عقب محادثات بينهما في طهران أمس، قال: إنه «تم خلال المباحثات الاتفاق على إنشاء قوات أمن خاصة وسريعة للتعامل مع العمليات الإرهابية على الحدود بين إيران وباكستان»، معربا عن ارتياحه لقيام باكستان بتصنيف كل الجماعات الإرهابية الناشطة على الحدود مع إيران في قائمة الإرهاب»، وذلك بحسب وكالة «سانا» للأنباء.

وأوضح روحاني أنه «أبلغ خان باستعداد طهران لرفع حجم الصادرات من الكهرباء إلى عشرة أضعاف»، لافتاً إلى أن بلاده مستعدة أيضاً لتأمين كل ما تحتاجه باكستان من نفط وغاز، ومبيناً أنه لا يمكن لأي بلد ثالث أن يؤثر على العلاقات بين البلدين.

من جانبه انتقد خان إعلان الإدارة الأميركية حول الجولان السوري المحتل، داعياً إلى إحلال الأمن والسلام في المنطقة، وأكد أن بلاده لن تسمح باستخدام أراضيها لتنفيذ عمليات إرهابية ضد دول الجوار.

وكان رئيس الوزراء الباكستاني وصل إلى طهران صباح أمس لبحث العلاقات الثنائية مع المسؤولين الإيرانيين وخاصة في المجال الأمني حيث تشهد المنطقة الحدودية بين البلدين أعمالا للجماعات المسلحة التي تنفذ اعتداءات إرهابية في كلا البلدين، كما جرى بحث الإجراءات الأميركية الأخيرة بخصوص القدس والجولان السوري المحتل والحرس الثوري الإيراني.

على صعيد مواز، يعتزم وزير الدفاع الإيراني العميد أمير حاتمي زيارة موسكو للمشاركة في مؤتمر الأمن الدولي السنوي. وبحسب وكالة «فارس» الإيرانية»، ينطلق المؤتمر المذكور برعاية وزارة الدفاع الروسية اليوم ويستمر حتى الـ٢٥ من نيسان الجاري، بمشاركة ٨٠ بلداً. ومن بين المواضيع التي سيبحثها المؤتمر، أوضاع الشرق الأوسط، واستقرار سورية، وحماية السلام والامن الإقليمي في آسيا وإفريقيا وأميركا اللاتينية.

في هذه الأثناء، اعتبر رئيس مجلس الأمة الكويتي، مرزوق الغانم، أن موقف روسيا حول الجولان يدعو للاحترام، وقال الغانم في كلمة ألقاها في اجتماع لمجلس الاتحاد الروسي بحسب وكالة «سبوتنيك» للأنباء: «الموقف الواضح والصريح لروسيا في هذا الصدد يستحق احترامنا، لأنه يسمح لنا بالاعتماد على روسيا كلاعب مهم على الساحة الدولية، كقوة عظمى».

وكانت الخارجية الروسية أعلنت بهذا الخصوص، أن إعلان الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، حول الاعتراف بـ«سيادة» «إسرائيل» على الجولان المحتل، تؤكد تجاهل واشنطن للقوانين الدولية. يأتي الموقف الكويتي بعد يوم من تأكيد وزراء الخارجية العرب في ختام اجتماعهم في القاهرة أول أمس الأحد، حضره الرئيس الفلسطيني محمود عباس، رفضهم أي صفقة بشأن القضية الفلسطينية لا تتماشى مع المرجعيات الدولية.

وقال بيان صادر عن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية «إن الدول العربية التي قدمت مبادرة السلام العربية عام ٢٠٠٢ (...) لا يمكنها أن تقبل أي خطة أو صفقة لا تنسجم مع هذه المرجعيات الدولية».

وعقد المجلس اجتماعه الطارئ، بدعوة من عباس لمناقشة آخر تطورات القضية الفلسطينية خصوصاً «تلك التي تستهدف فرض حلول غير قانونية تدّعي السيادة الإسرائيلية على أجزاء أساسية من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة عام ١٩٦٧ بما فيها القدس الشرقية والجولان العربي السوري المحتل».

هذه التطورات، جاءت في وقت كشفت فيه صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية، عن إجراء أميركي خطير، تستهدف إجراء تعديلات على الوثائق الرسمية لفئة من السوريين.

وقالت الصحيفة: «إن الخارجية الأميركية أدخلت تعديلات على سياستها، تقضي بتسجيل أبناء الجولان المقيمين في أميركا كإسرائيلي الأصل».!

وأضافت: «إنّ هذه التغيرات تعكس النهج الجديد للإدارة الأميركية تجاه المسألة، وهي ستطال الوثائق الرسمية، مثل الجوازات الأميركية الممنوحة للسوريين، من الجولان المقيمين في الولايات المتحدة».

وأشارت الصحيفة، إلى أن «القواعد الجديدة للخارجية الأميركية، تقضي بذكر «إسرائيل» كمسقط رأس أبناء الجولان طالبي الجواز الأميركي؛ بدلًا عن سورية، كما كانت الحال حتى الآونة الأخيرة».

الاحتلال الأميركي يواصل إدخال الأسلحة إلى شرق الفرات! و«با يا دا» يستعد لمواجهة في المنطقة

الوطن- وكالات

رغم الإعلان عن «هزيمة» تنظيم داعش الإرهابي، واصلت قوات الاحتلال الأميركي إدخال المعدات العسكرية إلى شرق وشمال شرق البلاد، وسط تدابير يتخذها «حزب الاتحاد الديمقراطي- با يا دا» استعداداً لمواجهة عسكرية في المنطقة. وفي التفاصيل، فقد شرع «با يا دا» بإفراغ مستودعات الأسلحة الرئيسية وتوزيعها في مناطق متفرقة من مناطق سيطرته شمال شرق البلاد، بحسب ما نقل موقع «الخابور» الإلكتروني عن ما أسماه «مصادر إعلام محلية».

وأوضح الموقع، أن «با يا دا» أفرغ مستودعات الأسلحة في معسكر «تل بيدر ورميلان» بمحافظة الحسكة، وقام بتوزيعها على مستودعات أخرى في مدينتي رأس العين شمال الحسكة، وتل أبيض شمال الرقة، وعين العرب بريف حلب.

وذكر، أن «با يا دا» أفرغ مستودعات أخرى في مدينتي الشدادي والمالكية بمحافظة الحسكة، ونقل مخزون الأسلحة إلى قاعدة العمر التي أنشأها الاحتلال الأميركي في ريف دير الزور.

ورجح الموقع أن يكون الدافع من إعادة توزيع الأسلحة التي حصل عليها «با يا دا» من «التحالف الدولي» الذي تقوده أميركا بزعم محاربة تنظيم داعش الإرهابي، هو الخوف من استهداف هذه المستودعات من قبل الطائرات التركية.

بالترافق مع التدابير التي يتخذها «با يا دا»، نقلت وكالة «الأناضول» التركية للأنباء، عن مصادر محلية تأكيدها، وصول المئات من الشاحنات المحملة بالمساعدات العسكرية الأميركية إلى مناطق سيطرة «وحدات حماية الشعب» الكردية، في محافظة دير الزور خلال الأيام القليلة الماضية.

وتعتبر «حماية الشعب» الذراع المسلح لـ«با يا دا»، وهي العمود الفقري لـ«قوات سورية الديمقراطية» التي تعد الجناح المسلح لـ«مجلس سورية الديمقراطية- مسد»، الذي يسيطر على أجزاء واسعة من شمال وشمال شرق البلاد.

وذكرت المصادر المحلية بحسب «الأناضول»، أن المساعدات وصلت إلى حقل «العمر» النفطي بريف دير الزور الشرقي، وضمت آليات ومعدات حفر، إلى جانب أسلحة وذخائر تم تخزينها في الحقل، الذي تحول مؤخراً إلى مستودع كبير للأسلحة. وأشارت المصادر إلى أن كمية الأسلحة والذخائر المرسلة لحقل «العمر»، زادت بشكل كبير خلال الأيام الماضية، ولفتت إلى أن قسماً كبيراً من آليات ومعدات الحفر وزعت على بلديات المنطقة، وسط شكوك من أن تقوم «الوحدات» بنقل هذه الآليات واستخدامها في عمليات حفر الخنادق والأنفاق التي دأبت على القيام بها، في مناطق سيطرتها على طول الحدود السورية التركية.

وتحتل القوات الأميركية حقل «العمر»، واتخذته قاعدة لها، وهو أكبر حقل نفط في سورية، ويضم عدداً كبيراً من آبار النفط والغاز وفيه معمل للغاز ومحطة توليد للكهرباء ومدينة سكنية نموذجية.

يأتي تواصل إرسال الأسلحة والمعدات العسكرية من قبل قوات الاحتلال الأميركية إلى مناطق شرق الفرات، رغم إعلان «قسد» وقبلها واشنطن «هزيمة» تنظيم داعش في شرق الفرات، وفي ظل تهديدات متواصلة من قبل النظام التركي بشن عدوان جديد ضد «قسد» في تلك المناطق، وأنباء عن تحضيرات تقوم بها «قسد» مع داعمها «التحالف الدولي» لشن عدوان على الجيش العربي السوري.

ويعتبر النظام التركي الذي يحتل مناطق من شمال سورية «حماية الشعب» منظمة إرهابية.

من جهة ثانية، ذكرت مواقع إعلامية معارضة، أن «الحشد الشعبي» العراقي، أرسل تعزيزات عسكرية إلى منطقة البوكمال (١٢٠ كم جنوب شرق مدينة دير الزور)، وأن هذه التعزيزات تتألف من ست سيارات دفع رباعي تقل عدداً من عناصر «الحشد الشعبي»، مزودين بأسلحة متوسطة ومضادات للدبابات، حيث تمركزت في نقطة قريبة من سكة القطار على طريق البوكمال- دير الزور، دون ذكر تفاصيل إضافية.

وسبق أن ذكرت الحكومة العراقية و«الحشد الشعبي» العراقي أن تحركات قواتهم داخل الأراضي السورية تتم بالتنسيق مع الدولة السورية وبهدف مكافحة الإرهاب.

على صعيد متصل، نقلت قناة «الإباء» العراقية عن مصدر في حكومة محافظة الأنبار: أن القوات الأميركية، أنهت إنشاء أول مهبط خاص بالطائرات السمتية «المروحيات» قرب الحدود العراقية السورية.

وأوضح المصدر، أن المهبط، يقع في منطقة واقعة غربي الأنبار في قضاء الرطبة، مضيفاً: إن العملية هي الأولى من نوعها للقوات الأميركية في المحافظة، مؤكداً أن المسؤولين الأمنيين العراقيين، ليس لديهم أي معلومات عن الأسباب التي دفعت القوات الأميركية لإنشائه.

وتابع المصدر: إن هذا المهبط للمروحيات، سيمكن القوات الأميركية من مراقبة الصحراء الغربية للعراق بكاملها، وصولاً إلى الحدود العراقية السورية.

وأشار المصدر، إلى أنه من الصعب معرفة أي معلومة عن المهبط، وذلك بسبب الحماية الأميركية الشديدة التي يخضع لها، والتي لم تدل بأي تصريح أو خبر عنه.

يشار إلى أن القوات الأميركية موجودة على الأراضي العراقية منذ الغزو الأميركي لها عام ٢٠٠٣.

قوات عسكرية تابعة للاحتلال الأميركي شرق الفرات (عن الإنترنت – أرشيف)

الجيش يقضي على دواعش في بادية السخنة.. وواشنطن ترفض للمرة الثالثة المشاركة في اجتماع لإزالته

خروج دفعة جديدة هي الأكبر من محتجزي «الركبان»

حمص - نبال إبراهيم - وكالات

بالترافق مع مواصلة الجيش العربي السوري محاربة تنظيم داعش الإرهابي والقضاء على العديد من مسلحيه في بادية السخنة، خرجت دفعة جديدة من محتجزي «مخيم الركبان» هي الأكبر منذ شباط الماضي، على حين رفضت أميركا المشاركة في اجتماع جديد بشأن إزالته.

وذكر مصدر عسكري في غرفة عمليات ريف حمص الشرقي لـ«لوطن»، أن وحدة من الجيش اشتبكت أمس، مع مسلحي داعش بمحيط منطقة سد المعيزلة في بادية السخنة بأقصى ريف حمص الشرقي، بالترافق مع تنفيذ رمايات مدفعية ثقيلة طالت مواقع هؤلاء المسلحين، ما أدى إلى مقتل وإصابة عدد منهم وتدمير عتاد لهم.

بالترافق، استهدف الطيران الحربي أهدافاً متحركة للتنظيم بمحيط المعيزلة وعلى امتداد بادية السخنة وصولا إلى الحدود الإدارية المشتركة مع ريف محافظة دير الزور في أقصى البادية الشرقية، وكبده خسائر فادحة بالأرواح والعتاد.

من جهة ثانية، ذكرت مصادر خاصة لـ«الوطن» أن دفعة جديدة من قاطني «مخيم الركبان» الواقع بمنطقة التنف على الحدود السورية الأردنية، تضم مئات العائلات معظمهم من النساء والأطفال وكبار السن، خرجت أمس من المخيم ووصلت إلى معبر جليغم.

ولفتت المصادر إلى أن عدد الخارجين حتى ساعة إعداد هذه المادة عصر أمس يقدر بأكثر من ٢٠٠٠ شخص وتوقعت أن يزداد العدد خلال هذه الدفعة إلى نحو ٣٠٠٠ شخص خلال الساعات القادمة.

وذكرت المصادر، أن هذه الدفعة هي الأكبر عدداً ممن غادروا «الركبان» منذ بدء العملية في شباط الماضي، موضحة أن العائلات التي غادرت «الركبان» وصلت إلى معبر جليغم عبر سيارات وشاحنات يقدر عددها بنحو ١٥٠ شاحنة قامت بنقلهم من المخيم.

عودة المئات من مهجري مخيم «الركبان» أمس عبر ممر جليغم بريف حمص الشرقي (سانا)

وأشارت إلى أن الجهات الحكومية والسلطات المختصة المتواجدة في جليغم وبعد أن عملت على استقبال العائلات وتقديم المساعدات الإغاثية والطبية والاسعافية للمحتاجين منهم، قامت بتسجيل البيانات الشخصية للواصلين وعملت على نقلهم بالحافلات إلى مراكز الإقامة المؤقتة في حمص، موضحةً أن محافظة حمص أرسلت ما يزيد على ٢٠ حافلة إلى جليغم، بالإضافة لحافلات أخرى تم إرسالها من محافظة ريف دمشق.

وأكدت المصادر، أن الجهات المختصة بالمحافظة تواصل عملية إجراء التسويات للشبان الذين خرجوا سابقاً من المخيم والمقيمين في مراكز الإقامة المؤقتة، لتقوم بعدها بنقلهم إلى مناطقهم وقراهم، مشيرةً إلى أن هذه المراكز استقبلت حتى تاريخه نحو ٤٥٠٠ شخص عادوا معظمهم إلى منازلهم في قراهم ومناطقهم، فيما بقي نحو ١٣٠٠ شخص سيعودون إلى مناطقهم في ريفي حمص الشرقي والجنوبي الشرقي خلال الأيام القليلة القادمة.

وتوقعت خروج نحو ٨٠ بالمئة من قاطني «الركبان» خلال الـ١٥ يوماً القادمة على عدة دفعات متتالية ومتسارعة على الرغم من عدم وجود اتفاق معلن أو جدول زمني محدد لذلك.

بموازاة ذلك، أعلن المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الروسية، إيغور تساريكوف، خلال اجتماع لمركز التنسيق المشترك الروسي السوري الخاص بعودة اللاجئين إلى سورية، أن الوضع في المخيمات الواقعة تحت سيطرة أميركا (قوات الاحتلال الأميركي) في سورية، كارثي، وذلك وفق ما ذكرت وكالة «سبوتنيك».

بدوره، أعلن رئيس المركز الوطني لإدارة الدفاع الروسية، ميخائيل ميزينتسيف، أن ممثلي أميركا رفضوا المشاركة في الاجتماع الثالث التنسيقي حول إزالة «مخيم الركبان».

وقال ميزينتسيف: «بالنظر إلى الدور المهم لأميركا في حل مشكلة مخيم الركبان، فقد أرسلنا دعوة إلى السفارة الأميركية في موسكو للمشاركة في أعمال الاجتماع التنسيقي، لكن مع الأسف، رفض ممثلو الولايات المتحدة حضور هذا الحدث المهم».

ولفت إلى أن أميركا تواصل الإصرار على ضرورة حل مشكلة «مخيم الركبان» في العاصمة الأردنية، عمان، في شكل مشاورات ثلاثية لممثلي روسيا وأميركا والأردن.

وقال: «إننا نعتبر العمل دون مشاركة ممثلي الأمم المتحدة، والأهم من ذلك، دون مشاركة ممثلي حكومة الجمهورية العربية السورية، غير فعال»، مشيراً إلى أن أميركا تتبع سياسة معسكرات الاعتقال في «الركبان».